

السعودية: ما زالت السلطات مستمرة بمعاقبة الناشطين لتجربهم على الحديث علنا

قالت منظمة العفو الدولية اليوم أنه يتعين على سلطات المملكة العربية السعودية أن تفرج عن جميع سجناء الرأي فوراً ودون قيد أو شرط، والتوقف عن مضايقة من تبقى خارج السجن من الناشطين السلميين، وذلك عقب موجة جديدة من الاعتقالات والأحكام وأوامر منع السفر التعسفية التي تستهدفهم.

وفي 3 ديسمبر/ كانون الأول، مُنعت الناشطة السعودية **سمر بدوي** وزوجة الناشط البارز في مجال حقوق الإنسان وسجين الرأي **وليد أبو الخير**، من السفر إلى بروكسل لحضور المنتدى السادس عشر لمنظمات الاتحاد الأوروبي غير الحكومية حول حقوق الإنسان. وأخبرها موظفي الجوازات في مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة أن وزارة الداخلية قد أصدرت بحقها أمراً يمنعها من السفر خارج البلاد لمدة غير معلومة. وينتهك هذا المنع حقها في حرية التحرك ويخالف القوانين السعودية التي تنص على عدم جواز إصدار أوامر منع السفر إلا لمدة زمنية معينة شرط إبلاغ المتضرر في غضون أسبوع من صدور الأمر.

وانهمكت سمر بدوي في حملات مناصرة دفاعاً عن زوجها الذي حُكم عليه بالسجن 15 سنة عقب محاكمة كانت جدّ جائزة بتاريخ 6 يوليو/ تموز الماضي. وفي سبتمبر/ أيلول، أُلقت مداخله في إحدى جلسات مجلس حقوق الإنسان في جنيف وحاول ممثلو الوفد السعودي إسكاتها من خلال مقاطعتها عدة مرات. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، تلقت سمر منذ ذلك الحين تهديدات جراء مناقشتها قضية زوجها على الملأ.

وقبل يومين، أي في 1 ديسمبر/ كانون الأول، أُلقي القبض على الناشطة في مجال حقوق المرأة، **لجين الهذلول** أثناء محاولتها تحدي الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارة قادمة بسيارتها من الإمارات العربية المتحدة. وقام مسؤولو الأمن في معبر البطحاء الحدودي شرقي المملكة بمصادرة جواز سفرها وأجبروها على أن تمضي الليل داخل سيارتها.

وفي صباح اليوم التالي، أُلقي القبض على الصحفية والمذيعة السعودية **ميساء العامودي** عقب قيادتها سيارتها من الإمارات العربية المتحدة إلى نقطة البطحاء الحدودية لتزويد لجين ببعض الحاجيات، على الرغم من أن ميساء قد أكدت لمسؤولي الحدود عدم نيتها قيادة سيارتها داخل الأراضي السعودية. وفي غضون ساعات، قيل أنه قد تم اقتياد المرأتين إلى أحد مراكز الشرطة في البطحاء حيث خضعن للاستجواب هناك قبل أن تُنقلن للمزيد من الاستجواب إلى مكتب التحقيقات والادعاء في مدينة الهفوف بالمنطقة الشرقية. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم اقتيدت لجين الحثلول إلى إصلاحية النساء فيما اقتيدت ميساء العمودي إلى السجن المركزي في الأحساء بالمنطقة الشرقية أيضاً.

وقبل ذلك في نوفمبر/ تشرين الثاني، صدر أمر [لفوزان الحربي](#)، أحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)¹، للمثول أمام المحكمة بتاريخ 19 نوفمبر/ تشرين الثاني حيث أعلمه القاضي يومها أنه قد تمت زيادة مدة الحكم الصادر في 25 يونيو/ حزيران بسجنه من سبع سنوات إلى عشر سنوات بعد الاستئناف وأمر بإلقاء القبض عليه فوراً. وسبق وأن احتُجز الحربي بتاريخ 26 ديسمبر/ كانون الأول 2013 قبل أن يُخلي سبيله بعد يومين وتحكم المحكمة الجزائية عليه في 25 يونيو/ حزيران بالسجن سبع سنوات يعقبها منعه من السفر إلى الخارج لمدة مماثلة جراء أنشطته السلمية. وظل حراً طليقاً بانتظار البت في الاستئناف ولكن مُنع من المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي ومخالطة الآخرين. ويظهر أن معاودة اعتقاله مؤخراً قد جاءت بطلب من النيابة العامة التي اتهمت الحربي بتسريب وثائق سرية من المحكمة فيما يتعلق بقضيته، وذلك بعد أن طُلب منه التوقيع على تعهد بعدم القيام بذلك عقب إطلاق سراحه في يونيو/ حزيران.

وفي 6 نوفمبر/ تشرين الثاني، أصدرت السلطات على [مخلف الشمري](#) الناشط البارز في حقوق الإنسان ونصير منح الحقوق للأقلية الشيعية في السعودية، حكماً بالسجن عامين مع 200 جلدة بتهم تتعلق بنشاطه السلمي. وفي قضية منفصلة، سبق وأن أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في 17 يونيو/ حزيران 2013 حكماً بسجن الشمري خمس سنوات يعقبها منعه من السفر لمدة 10 سنوات بتهم تتعلق بنشاطه السلمي أيضاً. كما منعه المحكمة من الكتابة في الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي أو الظهور على شاشات التلفاز أو عبر أثير الإذاعة. وفي يونيو/ حزيران 2014، أيد قسم الاستئناف بنفس المحكمة الحكم الصادر بحق مخلف الشمري.

وفي 28 أكتوبر/ تشرين الثاني، احتجزت السلطات [سعاد الشمري](#) الناشطة في حقوق المرأة وذلك عقب استجوابها مدة أربع ساعات في مكتب التحقيقات والادعاء في جدة. وخضعت للاستجواب بشأن تغريدات نشرتها قبل سنة اعتبرتها السلطات الآن أنها تغريدات تحرض السعوديات على التمرد على نظام القوامة وتسخر من النصوص والمرجعيات الدينية. وكانت سعاد الشمري ناظرة في إحدى مدارس جدة ولديها ستة أطفال، ولكنها أُجبرت على التقاعد من عملها في عام 2011 بسبب ما تقوم به من نشاط. وحُرمت منذ ذلك الحين من الحصول على راتبها التقاعدي ومُنعت من السفر اعتباراً من مارس/ آذار 2013.

وفي 27 أكتوبر/ تشرين الأول، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أحكاماً بالسجن تتراوح مدتها بين خمس وثمانين سنوات يعقبها المنع من السفر لمدد تتراوح بين سبع وعشر سنوات بحق ثلاثة محامين هم [دي. عبد الرحمن الصبيحي](#) و [يندر النقيشان](#) و [عبد الرحمن الرميح](#) بتهمة انتقاد القضاة ووزير العدل. كما منعت المحكمة المحامين الثلاثة ولمدة غير محددة من الحديث مع وسائل الإعلام أو إجراء مقابلات معها أو نشر آراء عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ويعتقد الناشطون أن المحكمة قد أصدرت هذه الأحكام القاسية عقب فشلها في ترهيبهم من خلال الحكم عليهم بدفع غرامة مشتركة قوامها 1.250000 ريال سعودي (حوالي 333000 دولار أمريكي) وسحب رخص مزاولة المحاماة منهم في سبتمبر/أيلول الماضي.

وجلب مؤسس آخر من مؤسسي (حسم)، وهو [محمد البجادي](#)، للمثول أمام المحكمة الجزائية المتخصصة من أجل إعادة محاكمته في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وأسندت إليه نفس التهم التي سبق وأن أُدين بناء عليها ويمضي مدة محكوميته على إثرها. ويتهم البجادي بارتكاب جرائم مماثلة لتلك التي أسندت لزملائه الآخرين من أعضاء جمعية (حسم). وتأتي إعادة محاكمة البجادي قبيل أشهر من موعد الإفراج عنه عقب أن أمضى مدة سجنه البالغة أربع سنوات يعقبها منعه من السفر مدة خمس سنوات، وهو الحكم الذي صدر بحقه عقب

¹ للاطلاع على معلومات مفصلة عن جمعية (حسم)، يُرجى الاطلاع على التقرير المعنون "[جمعية الحقوق المدنية والسياسة في السعودية \(حسم\): كيف تقوم المملكة بإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان](#)" (رقم الوثيقة: MDE 23/025/2014) (10 أكتوبر/ تشرين الأول 2014).

محاكمته سرا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتاريخ 10 إبريل/ نيسان 2012. ومُنِع من توكيل محامٍ عقب احتجازه في 21 مارس/آذار 2011 وطوال مدة المحاكمة.

ويُحاكم عضو مؤسس آخر من مؤسسي (حسم) وهو **عبد العزيز الشبيلي** أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهم مماثلة لتلك التي أسندت أعضاء الجمعية الآخرين. وتم تحدد يوم 14 ديسمبر/ كانون الأول الجاري كموعِد للجلسة القادمة ويواجه احتمال احتجازه في أي لحظة.

خلفية

عاقبت السعودية خلال السنتين الماضيتين الأصوات المستقلة من خلال الحكم على أكثر من عشرة من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد بالسجن لمدد طويلة وأجبرت آخرين على الخضوع بصمت. وسعت حثيثا في شن حملة بلا هوادة دون أن يُوجه انتقاد لها من حلفائها في الغرب الذين أصبح ناشطو حقوق الإنسان يرون أنهم يؤيدون قمع السلطات السعودية للمعارضة مقابل انخراط المملكة في حملتهم العالمية على الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية".

ويأتي قمع ناشطي حقوق الإنسان ضمن حملة أوسع نطاقا تشنها السلطات من أجل إسكات جميع الأصوات المنتقدة التي كشفت النقاب بشكل مباشر أو غير مباشر عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها. وشملت قائمة المستهدفين في الحملة ناشطين بارزين في حقوق الإنسان بينهم ناشطات في مجال حقوق المرأة وناشطون عبر الإنترنت وأقارب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشبيعة المعارضين الذين ينتقدون التمييز الممارس ضد أبناء أقليتهم وكل من يجرؤ على التواصل مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان من قبيل منظمة العفو الدولية.

وتتضمن مجموعة التدابير المروعة أمورا من قبيل إجبار الأشخاص على التوقيع على تعهد بعدم الكشف عن أي معلومات تتعلق بما يتعرضون له من مضايقات وسوء المعاملة في بعض الحالات على أيدي السلطات، واستخدام تكنولوجيا المراقبة والتجسس الجماعي لرصد الاتصال عبر الإنترنت وتهديد الناس بإصدار أحكام طويلة بالسجن بحقهم إذا لم يوقفوا نشاطهم أو حتى إذا رفضوا العمل كمخبرين لدى السلطات أحيانا، واتهام الناشطين وأفراد عائلاتهم والحكم عليهم بتهمة ارتكاب "جريمة" الاتصال مع منظمات أجنبية (منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش تحديدا كما ورد في بعض وثائق المحكمة) وجلب الأشخاص للمثول أمام المحاكم لا سيما المحكمة الجزائية المتخصصة لتصدر بحقهم أحكاما تعسفية بتهم صيغت صياغة مبهمه وعقب محاكمات على قدر عظيم من الجور.

ودخل قانون مكافحة الإرهاب حيز التنفيذ في فبراير/ شباط عقب موافقة الملك عليه، ومنح السلطات صلاحيات واسعة لمكافحة "أعمال الإرهاب" مع أنها كانت تتمتع بصلاحيات واسعة أصلا في هذا المجال. ويعرف القانون الجديد الأعمال الإرهابية بعبارات فضفاضة مبهمه وتُستخدم حاليا لقمع المعارضة السلمية لا سيما المدافعين عن حقوق الإنسان.

ولطالما دأب ممثلو الوفد السعودي في مجلس حقوق الإنسان في جنيف على منع مؤسسات المجتمع المدني على الدوام من طرح مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية أمام المجلس. وتستخدم السلطات السعودية الرقابة للحيلولة دون وجود إعلام حر يغطي أوضاع حقوق الإنسان محليا. كما تستخدم نفوذها وقوتها المالية لحمل وسائل الإعلام العربية على إدانة المنظمات المستقلة والتقارير التي تنتقد الانتهاكات المرتكبة داخل السعودية، وتستغلها بالمقابل لرسم صورة وردية لأوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

وفي وقت سابق من الشهر الحالي، صادرت السلطات العدد رقم 46 من المجلة الأمريكية "نيوزويك" لأنه تضمن مقالاً تنتقد الارتفاع الكبير في عدد أحكام الإعدام المنفذة داخل السعودية بما في ذلك الأشخاص الذين أعدموا عقب محاكمات على قدر عظيم من الجور.